

## حول عقود التأمين التجاري للشركات المعاصرة/حلقة رقم (81)

صلاح الصاوي

سائل يسأل بيكقول شركة آآ تأمين عرض علينا خطة تأمين تجاري ندفع كل شهر خمسين جنيه بعد فترة وهبيقى المجموع ستين الف هنالك آآ ستة وتسعين الف حزب معينة تأمين هل عقود التأمين التجارى ما حكمها - [00:00:00](#)

نقول يا ولدي سواء اكانت هذه الصورة ام غيرها التأمين التجارى الذى تمارسه شركات التأمين المعاصرة من مختلف صوره من العقود الفاسدة لما يتضمنه من الغرر بل والربا في بعض الحالات - [00:00:25](#)

ويشرع كل من التأمين التكافلى الذى تقوم به شركات التأمين الاسلامي والتأمين الاجتماعى الذى تقوم به الدول والمؤسسات العامة في واقعنا المعاصر. لكن يا ولدي المحرم من التأمين التجارى ما يكون مقصودا بالاصالة - [00:00:44](#)

اما ما كان منه تابعا لعقود اخرى. ولم يفرد بعقد مستقل فيرجى الا يدخل في نطاق التحرير لانه يغتفر تبعا ما لا يغتفر استقلالا هذا وترجع حرمة عقود التأمين في الاعم الالغلب الى ما تنطوي عليه من الغرر والجهالة - [00:01:04](#)

فيباح منها ما تقتضيه الحاجات الى ان يتواافق البديل الاسلامي المنشود لان حرمة الغرر دون حرمة الربا. الربا لا يترخص فيه الا تحت الا تحت وطأة الضرورات. لكن الغرر يترخص فيه - [00:01:29](#)  
عند الحاجات وفقني الله واياكم لما يحب ويرضى - [00:01:49](#)